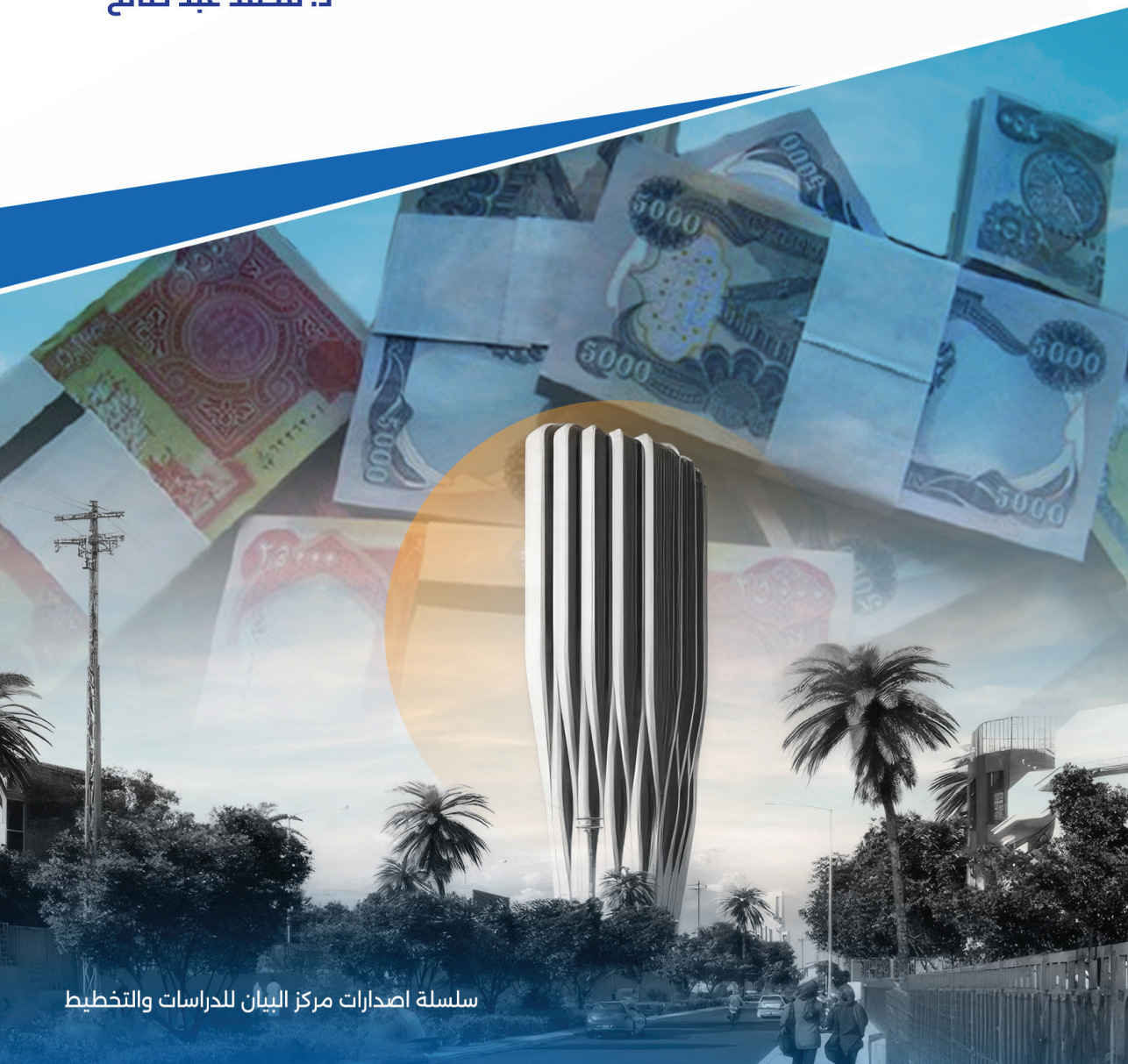




العقبات التي يمثلها القطاع المصرفي أمام تدفق الاستثمار الأجنبي في العراق

د. محمد عبد صالح





العقبات التي يمثلها القطاع المصرفي أمام تدفق الاستثمار الأجنبي في العراق

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / الدراسات الاقتصادية

الإصدار / ورقة سياسات

الموضوع / الاقتصاد والتنمية

د. محمد عبد صالح / جامعة النهرين / كلية اقتصاديات الأعمال

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزُ مستقلٍّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخص العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهتمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

I. الملخص

- القطاع المصرفي العراقي لا يزال يمثل أحد أكبر العقبات أمام تدفق الاستثمار الأجنبي، نتيجة لطبيعته غير المؤسسية، وتخلفه عن المعايير العالمية، وافتقاده للثقة لدى المستثمرين المحليين والدوليين.
- لا يتيح النظام المالي في العراق سهول تحويل الأموال، والتعاملات المالية في سوق الأسهم، وربطها بالأنظمة المالية الإقليمية والدولية، ما يجعل المستثمر يتحمل مخاطرة أعلى الى جانب تكاليف أعلى بسبب الحواجز الضعيفة للمصارف العراقية.
- رغم إطلاق مشاريع لإعادة هيكلة القطاع، مثل «برنامج إصلاح القطاع المالي» بدعم من البنك الدولي، فإن النتائج بقيت محدودة، لان 85% من العمليات المصرفية لازالت تجري من خلال النقد.
- يمتاز النظام المالي بالجمود وفقدان قدرته على دعم النشاط الإنتاجي أو تمويل الاستثمار طويل الأمد، هذا جعل 70% من الشركات الأجنبية العاملة في العراق تستخدم المصارف الخارجية لإجراء التحويلات بسبب ضعف الثقة.
- من الضروري فكّ اللبس في الإجراءات التنظيمية بين البنك المركزي والمستثمر الأجنبي، كونه يسبّب إرباكاً ينعكس مباشرة على المستثمر الأجنبي الباحث عن وضوح قانوني واستقرار مالي أفضل.
- المخاوف النفسية من انهيار النظام المالي أو تأخر التحويلات تُعدّ من الأسباب التي تدفع المستثمر الأجنبي إلى الامتناع عن دخول السوق العراقي.
- آلية عمل المصارف العراقية تركز على نافذة العملة ومنح القروض، وهذا الدور جعل من المصرف أداة ربح وليس محفزاً للإنتاج، مما أضعاف الفلسفة التنموية للمصارف.
- لا تزال الكثير من العمليات المصرفية تخضع للاعتبارات السياسية، مما يفقدها الشفافية والحياد المؤسسي.
- يجب التركيز على فلسفة العمل المصرفي المتمثلة في دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع ونسب المخاطرة، لا الاعتماد فقط على الضمانات العينية، إذ لا تُوجّه السيولة المالية نحو القطاعات الإنتاجية أو



المشاريع المتوسطة والصغيرة، والتي تُعدّ العمود الفقري للاستثمار الأجنبي، علماً أن 77% من طلبات القروض الاستثمارية في العراق يتم رفضها بسبب ضعف الضمانات أو بطء الإجراءات.

■ المصارف الخاصة تمارس أنشطة غير منتجة، والمصارف الحكومية تتصرّف وكأنها أذرع للسلطة، من دون وجود نظام موحد لتقييم الأداء أو تصنيف أئتماني حقيقي ومعتمد.

■ معظم المصارف العراقية لا تمتلك شبكة تعاملات دولية ولا فروعاً خارجية، مما يقلّل من قدرتها على تمويل التجارة الخارجية أو فتح الاعتمادات البنكية، وهو ما يضطرّ المستثمر الأجنبي للتعامل مع مصارف دول الجوار أو فروع خليجية.

II. المقدمة

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment - FDI) من العوامل الأساسية التي تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في العديد من الدول النامية والانتقالية، حيث لا يقتصر دوره على ضخ رؤوس الأموال فحسب، بل يمتد ليشمل نقل التكنولوجيا الحديثة، ورفع كفاءة الموارد البشرية، وفتح أسواق جديدة، وخلق فرص عمل نوعية تساهم في تخفيف نسب البطالة ورفع مستوى الدخل الوطني وفي الشأن العراقي، تزداد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر نظراً للاعتماد المفرط على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، واحتياج البلاد إلى تنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية المتوازنة عبر القطاعات الأخرى مثل الصناعة والزراعة والسياحة والخدمات المالية.

رغم الثروات الهائلة التي يمتلكها العراق من موارد طبيعية وبشرية، فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة يبقى محدوداً مقارنةً بدول الجوار، مثل تركيا وإيران ومصر. ويُعزى ذلك إلى مجموعة من المعوقات الهيكلية والمؤسسية والأمنية والقانونية التي تُعيق البيئة الاستثمارية. ويمثل هذا الوضع تحدياً كبيراً يؤثر سلباً في قدرة العراق على الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية كرافعة للنمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل لتلك العقبات، مع التركيز على القطاع المصرفي باعتباره من أبرز المعوقات التي أصبحت اليوم تواجه تدفقات الاستثمارات الأجنبية نحو الاقتصاد العراقي بعد عام 2003.

III. واقع الاقتصاد العراقي

يواجه الاقتصاد العراقي اختلالات هيكلية عميقة، حيث يعتمد بشكل شبه كامل على إيرادات النفط التي تمثل أكثر من 90% من الموازنة العامة، مع ضعف واضح في تنمية القطاعات غير النفطية¹، وتعاني البلاد من معدلات بطالة مرتفعة تصل إلى 18% في المتوسط، وتصل إلى نسب أعلى بين الشباب، إضافة إلى ضعف الخدمات العامة والبنية التحتية الأساسية².

وعلى الرغم من الانفتاح الاقتصادي بعد عام 2003، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بقيت دون المستويات المطلوبة، حيث استقطب العراق 2.6 مليار دولار فقط في عام 2022 مقارنة مع مصر التي تجاوزت 10 مليارات دولار³ وتعود أسباب ضعف الاستثمار إلى عدة عوامل من بينها ضعف الاستقرار الأمني، البيروقراطية، الفساد، ضعف النظام القانوني، غياب البنية التحتية الكافية، بالإضافة إلى غياب رؤية استراتيجية واضحة⁴.

VI. العقبات التي تواجه تدفق الاستثمار الأجنبي في العراق

1. عدم الاستقرار الأمني والسياسي

يُعتبر الأمن من أهم شروط جذب الاستثمارات الأجنبية، إلا أن العراق يعاني من تكرار النزاعات المسلحة، وانتشار الاضطرابات السياسية والأمنية في بعض المناطق، بالإضافة إلى الاحتجاجات الشعبية التي تؤثر على الاستقرار السياسي. هذا المناخ الأمني الهش يجعل المستثمرين مترددين في ضخ رؤوس أموالهم، خشية التعرض لخسائر مالية أو توقف مشاريعهم.

علاوة على ذلك، تزيد الانقسامات السياسية بين الجماعات المختلفة والتدخلات الإقليمية من حالة عدم اليقين، مما يجعل العراق بيئة محفوفة بالمخاطر السياسية ويقلل من جاذبية الاستثمار الأجنبي⁵.

1. World Bank, Iraq's Report, 2023.

2. وزارة التخطيط، هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، جمهورية العراق، الإحصاءات الشاملة، 2023.

3. UNCTAD (2023). Investor Perception Survey: Iraq 2023. Geneva: United Nations.

4. Transparency International, 2023

5. WB,



2. ضعف النظام القانوني والقضائي

يمثل ضعف النظام القضائي من أبرز المعوقات أمام الاستثمار، حيث يعاني العراق من بطء إجراءات التقاضي، وعدم وضوح التشريعات المتعلقة بالاستثمار، فضلاً عن ضعف الحماية القانونية للمستثمرين الأجانب حيث النزاعات التجارية تستغرق سنوات لحلها، مما يضعف ثقة المستثمر ويزيد من تكاليف المخاطرة، ومن بين المخاطر هو غياب محاكم اقتصادية متخصصة وضعف آليات التحكيم المستقل يزيد من عدم الاستقرار القانوني، ويجعل البيئة الاستثمارية غير محفزة.⁶

3. الفساد الإداري والمالي

يعتبر الفساد من أهم العوامل التي تعيق التنمية الاقتصادية والاستثمار في العراق. إذ تشير تقارير منظمة الشفافية الدولية إلى أن العراق يحتل المرتبة 157 من أصل 180 دولة في مؤشر مدركات الفساد.⁷ هذا الواقع يعكس تدخلات غير قانونية في التوظيف والعقود الحكومية، وفرض «رسوم غير رسمية» تعوق المشاريع الاستثمارية.

4. البيروقراطية وتعقيد الإجراءات الإدارية

تواجه الاستثمارات في العراق تأخيراً كبيراً بسبب تعدد الجهات الإدارية والروتين الحكومي. إن تعدد التصاريح وعدم التنسيق بين الوزارات يؤدي إلى تعقيد عمليات تسجيل الشركات والحصول على التراخيص، مما يعرقل بدء المشاريع الاستثمارية.

5. ضعف البنية التحتية

تمثل البنية التحتية من أساسيات جذب الاستثمار، وفي العراق تعاني البنية التحتية من الإهمال والتدمير الناتج عن الحروب والصراعات. الطرق متهالكة، والكهرباء غير مستقرة بشكل مستمر، إضافة إلى ضعف خدمات الاتصالات وشبكات المياه والصرف الصحي. وفقاً لتقارير وزارة التخطيط، حوالي 60%

6. UNIDO, 2023

7. Transparency International, 2023





من البنية التحتية تحتاج إلى إعادة تأهيل عاجل، وهذا يرفع من تكلفة إقامة المشاريع الإنتاجية ويقلل من قدرة القطاعات الاقتصادية على التوسع.⁸

6. تذبذب السياسات المالية والنقدية

عدم وضوح السياسة النقدية وغياب الاستقرار في سعر صرف الدينار العراقي يمثلان مخاطر كبيرة على المستثمرين.⁹ قيود على تحويل الأرباح والاحتياطات النقدية تجعل من الصعب ضمان عوائد مستقرة، مما يحد من رغبة المستثمر في ضخ أموال طويلة الأجل.

7. القطاع المصرفي بوصفه عقبة أساسية في تدفق الاستثمار الأجنبي للعراق بعد 2003

دخل العراق بعد عام 2003 مرحلة جديدة من الانفتاح السياسي والاقتصادي، ساعياً للاندماج في الاقتصاد العالمي عبر إعادة الإعمار وجذب الاستثمارات الأجنبية. وقد سعت الحكومات المتعاقبة إلى خلق بيئة جاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية بوصفها أحد الحلول لتعويض خسائر الحرب وتجاوز الاعتماد على النفط. إلا أن الواقع أظهر أن القطاع المصرفي العراقي لا يزال يمثل أحد أكبر العقبات أمام تدفق الاستثمار الأجنبي، نتيجة لطبيعته غير المؤسسية، وتخلفه عن المعايير العالمية، وافتقاده للثقة لدى المستثمرين المحليين والدوليين.¹⁰

في هذه الورقة، نقوم بتحليل شامل للفترة الممتدة بين 2003 و2024، مقسمة إلى مرحلتين زمنييتين، مع التركيز على البعد الفلسفي للمصرف كمؤسسة للثقة، وليس فقط كأداة مالية، مع تدعيم الطرح بلغة رقمية وتحليلية، وصولاً إلى تقييم مدى تأثير هذا الواقع المصرفي على القرار الاستثماري الأجنبي.

8. UNIDO, 2023

9. IMF (2004) Iraq: Macroeconomic Developments and Select Issues. IMF Country Report

10. World Bank (2022) Iraq Financial Sector Review. Washington D.C.



1. هشاشة البنية المصرفية بعد 2003

كان القطاع المصرفي العراقي عام 2003 معزولاً تماماً عن النظام المالي العالمي، ولم تكن هناك أي روابط بنكية دولية، ولا نظام تصنيف ائتماني، ولا رقابة مالية حديثة.¹¹ المصارف، خصوصاً الحكومية، كانت تعمل بأنظمة محاسبية يدوية، وتفتقر إلى الكادر المتخصص والخبرة المصرفية.

رغم إطلاق مشاريع لإعادة هيكلة القطاع، مثل «برنامج إصلاح القطاع المالي» بدعم من البنك الدولي، فإن النتائج بقيت محدودة. تشير بيانات البنك المركزي العراقي إلى أن 85% من العمليات المصرفية حتى عام 2023 لا تزال تجرى نقدياً،¹² في ظل غياب فَعَال للبنية التحتية الإلكترونية، وهو ما يعرقل قدرة المستثمرين الأجانب على تنفيذ تعاملاتهم المالية بسلاسة.

خلال الفترة (2003-2010)، كان هناك بعض التفاؤل بإمكانية تحديث القطاع، لكن ما بين (2011-2024)، تباطأت الإصلاحات وتعززت النزعة الريعية للمصارف، مما تسبب في جمود النظام المالي وفقدان قدرته على دعم النشاط الإنتاجي أو تمويل الاستثمار طويل الأمد.

2. ضعف الشمول المالي وغياب الثقة

الشمول المالي هو أحد المؤشرات الأساسية لجاذبية بيئة الأعمال، والعراق يسجل أرقاماً منخفضة جداً مقارنة بدول المنطقة، أقل من 23% من البالغين يمتلكون حساباً مصرفياً،¹³ فيما لا يتجاوز عدد أجهزة الدفع الإلكتروني 20,000 جهاز على مستوى البلاد.¹⁴

تفاقم انعدام الثقة بعد سلسلة من حوادث إفلاس بعض البنوك الخاصة، وتعطيل سحب الودائع، وتسجيل حالات فساد مالي موثقة. أظهر استطلاع أجرته منظمة (UNCTAD) عام 2023 أن 70% من الشركات الأجنبية العاملة في العراق تستخدم

11. IMF (2004) Iraq: Macroeconomic Developments and Select Issues. IMF Country Report

12. البنك المركزي العراقي (2023). التقرير السنوي للإحصاءات المصرفية، بغداد: دائرة الإحصاء والبحوث.

13. World Bank (2022) Iraq Financial Sector Review, Op cit,

14. البنك المركزي العراقي (2023). التقرير السنوي للإحصاءات المصرفية، مصدر سابق ذكره



مصارف خارجية لإجراء التحويلات، ولا تثق بالنظام المصرفي المحلي.¹⁵ إضافة إلى ذلك، توجد إشكالات قانونية وإجرائية، حيث تتداخل صلاحيات البنك المركزي مع وزارات ومؤسسات أخرى، ما يخلق ارتباكاً تنظيمياً ينعكس مباشرة على المستثمر الأجنبي الباحث عن وضوح قانوني واستقرار مالي.¹⁶

3. البعد الفلسفي - المصرف كمؤسسة للثقة لا فقط كأداة مالية

في التحليل الفلسفي الحديث للمؤسسات، يعتبر المصرف أحد أبرز أدوات بناء الثقة داخل المجتمع، وينظر إليه كجهاز اجتماعي قبل أن يكون مالياً. يرى الفيلسوف الألماني نيكلاس لومان أن «النظام المالي هو نظام ثقة مؤسسي يعفي الأفراد من الشك»، وهو ما يغيب كلياً عن الحالة العراقية.

أ. المصرف بوصفه مؤسسة رمزية

المصارف تمثل في الوعي العام مؤسسات تجسّد الاستقرار. غياب هذا الدور الرمزي في العراق حول المصارف إلى كيانات بيروقراطية مشكوك بها، وليست أدوات لإدارة الثروة أو تنمية رأس المال.

ب. البيئة النفسية للمستثمر

بحسب تقرير البنك الدولي لعام 2022، فإن المخاوف النفسية من انهيار النظام المالي أو تأخر التحويلات تعد من الأسباب العشرة الأولى لامتناع المستثمر الأجنبي عن دخول السوق العراقي.

ج. اقتصاد الربح لا يدعم الثقة

المصارف العراقية، خصوصاً بعد 2011، اعتمدت على أرباح نافذة بيع العملة بدلاً من منح القروض، هذا النمط من الاقتصاد يجعل من المصرف أداة ربح وليس محفزاً للإنتاج، مما يهدم الفلسفة التنموية الأساسية للمصارف.

15. UNCTAD, op cit,

16.OECD (2021): Investment Reform Map for Iraq, Paris: Organization for Economic Co-operation and Development.



4. الاعتماد المفرط على نافذة بيع العملة - تحليل كمي

تشير بيانات البنك المركزي إلى أن أكثر من 80% من أرباح البنوك الخاصة العراقية في السنوات الأخيرة جاءت من نافذة بيع الدولار،¹⁷ وهو ما جعل المصارف تتخلى عن دورها الطبيعي في التمويل والاستثمار.

جدول 1: تطور اعتماد البنوك العراقية على نافذة بيع العملة

السنة	نسبة الأرباح من نافذة العملة	إجمالي أرباح البنوك الخاصة (مليار دينار)
2015	٪67	1,400
2018	٪75	2,100
2022	٪81	2,900
2023	٪84	3,200

Source: CBI data, <https://www.cbi.iq/>

هذا النمط الريعي جعل البنوك غير معنية بتطوير أدوات التمويل أو تقديم قروض للمشاريع. بل تحولت إلى وسيط في المضاربة على سعر صرف الدولار، مما زاد من هشاشة القطاع وابتعاده عن دوره الاستثماري.

17. Emirates Policy Center, Dollar Crisis in Iraq: an economic dilemma with geopolitical implications: Iraq Studied Unit, 13 October, 2023. <https://www.epc.ae/en/details/brief/dollar-crisis-in-iraq-an-economic-dilemma-with-geopolitical-implications>

5. هيمنة المصارف الحكومية وغياب المنافسة

المشهد المصرفي العراقي تسيطر عليه ثلاثة بنوك حكومية: الرافدين، الرشيد، والمصرف العراقي للتجارة. تستحوذ هذه المصارف على 85% من أصول القطاع المصرفي العراقي.¹⁸ وتعمل هذه المؤسسات بأساليب إدارية تقليدية، وتفتقر إلى الحوكمة المؤسسية الحديثة.

المشكلة أن هذه المصارف هي الوحيدة القادرة على الدخول في الشراكات الكبرى أو توقيع الضمانات الاستثمارية، ما يحدّ من حرية السوق، ويخلق احتكاراً بيروقراطياً غير منتج، ورغم محاولات الحكومة العراقية بدء عملية إعادة هيكلة بالتعاون مع شركات استشارية دولية،¹⁹ إلا أن التنفيذ ظل بطيئاً، ولم تظهر آثار حقيقية على الأرض، نتيجة ذلك، وجد المستثمر الأجنبي نفسه محصوراً بين مصارف خاصة ريعية لا تقدم ضمانات حقيقية، ومصارف حكومية بطيئة في الإجراء، تفتقر إلى الاتي:

أ. ضعف الابتكار المالي

رغم توفر السيولة في المصارف الحكومية، لكنها لا توجه تلك السيولة المالية نحو القطاعات الإنتاجية أو المشاريع المتوسطة والصغيرة، والتي تعتبر العمود الفقري للاستثمار الأجنبي في معظم الدول الناشئة، في دراسة صادرة عن البنك الدولي (2023)، فإن 77% من طلبات القروض الاستثمارية في العراق يتم رفضها بسبب ضعف الضمانات أو بطء الإجراءات، وهو ما يتناقض مع الممارسات المصرفية الحديثة التي تركز على دراسات الجدوى ونسب المخاطرة لا فقط الضمانات العينية.

ب. التسييس المالي

المصارف الحكومية تدار غالباً وفق معايير سياسية أو حزبية أكثر من كونها مالية، ولا تزال عمليات التعيين، والإقراض، وحتى التحويلات، تخضع لنفوذ سياسي مباشر،

18. Iraq business news: Ernst & Young (EY) Iraq (2023). Iraq Banking Sector Brief, <https://www.iraq-businessnews.com/2024/10/21/ey-advises-on-iraq-banking-reforms-with-focus-on-rafid-ain-bank/>

19. Reuters (2023). Iraq Seeks to Modernize State Banks Amid IMF Pressure, <https://www.reuters.com/world/five-iraqi-banks-be-banned-us-dollar-transactions-sources-2025-02-16/>



ما جعل البيئة المصرفية طاردة لرأس المال الأجنبي الباحث عن الشفافية والحياد المؤسسي.

ج. ضعف الإطار الرقابي

رغم استقلالية البنك المركزي العراقي نظرياً، إلا أن الرقابة المصرفية ظلت شكلية في العديد من الملفات. فالمصارف الخاصة تمارس أنشطة غير منتجة، بينما تتصرف المصارف الحكومية كما لو كانت «أذرعاً للسلطة»، من دون وجود نظام موحد لتقييم الأداء، أو تصنيف ائتماني حقيقي معتمد.

د. غياب التكامل الإقليمي والدولي

معظم المصارف العراقية لا تمتلك شبكة تعاملات دولية ولا فروع خارجية، ما يقلل من قدرتها على تمويل التجارة الخارجية أو فتح الاعتمادات البنكية، وهو ما يضطر المستثمر الأجنبي للتعامل مع مصارف دول الجوار أو فروع خليجية. وحتى المصرف العراقي للتجارة، رغم تطوره النسبي، إلا أنه لم يتمكن من إنشاء نظام خدمات مصرفية دولية متكاملة حتى عام 2024.



VI. الخاتمة

من الاعتبارات الأساسية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هو وجود بيئة مصرفية فاعلة، فالاستثمارات الكبيرة تطلب حركة مالية ميسرة في الداخل والخارج، وهي حقيقة لا يقوى النظام المصرفي العراقي على الإيفاء بها، لذلك، وفقاً الى الأوضاع الراهنة للحركة المصرفية في العراق، سيكون على المستثمرين الأجانب اللجوء الى طرق بديلة من اجل التعويض عن التراجع المصرفي، سيتحتم على بعض الشركات ان تبادر ببناء ميسرات مصرفية في الداخل قادرة على الإيفاء بمهام الشركات العاملة (الاستثمارات) مما يضيف أعباء مالية إضافية الى المستثمرين، خصوصاً وان الحوافز المقدمة من النظام المصرفي العراقي لا تشجع على تحويل أموال المستثمرين الأجانب الى المصارف الوطنية والمحلية، سيكون امام المصارف العراقية، شوط طويل من اجل ضمان موائمة المتطلبات الجاذبة للاستثمار عالمياً في النظام المصرفي العراقي، وهي عمليات قد تستغرق وقتاً طويلاً، لان من أولى أدوات الإصلاح سيكون الاهتمام بمنح ثقة اكبر للفرد العراقي في تحويل أمواله في النظام المصرفي بدلاً من الاكتناز، وانهاء وحالات الذعر المصرفي التي رافقت العلاقة بين الزبون والمصارف طيلة سنوات بل وعقود.



VII. الاستنتاجات

1. القطاع المصرفي العراقي يشكل عائقاً هيكلياً أمام الاستثمار الأجنبي، بسبب طبيعته الريعية، وغياب دوره التنموي، واعتماده على نافذة بيع الدولار بدل الابتكار المالي.
2. الثقة بالمصارف العراقية شبه معدومة، سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات، وهو ما يعكس فشل المصرف كمؤسسة للثقة الاجتماعية، لا فقط كمرفق مالي.
3. غياب الشفافية وضعف الحوكمة المؤسسية في البنوك الحكومية والخاصة على حد سواء، يجعل المستثمر الأجنبي يتردد في ضخ أمواله داخل السوق العراقي.
4. ضعف البنية التحتية المصرفية الإلكترونية، وانخفاض نسبة الشمول المالي، يضع العراق في ذيل التصنيف الإقليمي، ويجعل بيئة الأعمال غير متوافقة مع معايير الاقتصاد الحديث.
5. لا يمكن الحديث عن تنمية استثمارية جادة في العراق من دون إصلاح جذري للقطاع المصرفي، يعيد بناء الثقة، ويمنح الأولوية للتمويل الإنتاجي، ويضمن التكامل مع النظام المالي الدولي.

VIII. المصادر والمراجع

1. World Bank (2022) Iraq Financial Sector Review. Washington D.C.
2. IMF (2004) Iraq: Macroeconomic Developments and Select Issues. IMF Country Report.
3. البنك المركزي العراقي (2023). التقرير السنوي للإحصاءات المصرفية. بغداد: دائرة الإحصاء والبحوث.
4. OECD (2021). Investment Reform Map for Iraq. Paris: Organization for Economic Co-operation and Development.
5. UNCTAD (2023). Investor Perception Survey: Iraq 2023. Geneva: United Nations.
6. Emirates Policy Center, Dollar Crisis in Iraq: an economic dilemma with geopolitical implications: Iraq Studied Unit, 13 October, 2023. <https://www.epc.ae/en/details/brief/dollar-crisis-in-iraq-an-economic-dilemma-with-geopolitical-implications>
7. Ernst & Young (EY) Iraq (2023). Iraq Banking Sector Brief.
8. Luhmann, Niklas (1979). Trust and Power:
9. Reuters (2023). Iraq Seeks to Modernize State Banks Amid IMF Pressure.
- .01 World Bank (2020), Iraq Economic Monitor: Navigating Through Crises.





لِدَوْلَةٍ فَاعِلَةٍ وَمَجْتَمَعٍ مُّشَارِكٍ

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org
